المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة أم القرى

كلية الدعوة وأصول الدين

قسم الكتاب والسنة

مختلف الحديث عند الإمام البيهقي في سننه الكبرى

جمعًا ودراسة

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالبة

جوزاء زياد حمود القرشي

الرقم الجامعي: ٤٣٠٨٠٠١١

إشراف

فضيلة الدكتور: أحمد نافع المورعي

الفصل الدراسي الثاني من عام ١٤٣٦هـ

الفصل الثاني

منهج الإمام البيهقي في مختلف الحديث

وفيه مبحثان

المبحث الأول : تعريف علم مختلف الحديث وبيان العلاقة بينه وبين مشكل الحديث.

أهمية علم مختلف الحديث.

مسالك أهل العلم في دفع التعارض بين الأحاديث.

أسباب الاختلاف والتعارض بين الأحاديث.

المؤلفات في مختلف الحديث.

المبحث الثاني : منهج الإمام البيهقي في مختلف الحديث ويتضمن المسالك الآتية :

مسلك الجمع.

مسلك النسخ.

مسلك الترجيح.

المبحث الأول

تعريف علم مختلف الحديث، وبيان العلاقة بينه وبين مشكل الحديث

تعريف مختلف الحديث لغة :مأخوذ من الإختلاف وهو ضد الاتفاق. يقال تخالف الأمران : لم يتفقا، وكل مالم يتساوى، فقد تخالف واختلف[١].

وتخالف الأمران واختلفا لم يتفقا وكل سالم يتساوى فقد تخالف واختلف[٢].

وخالفته مخالفة وخلافاً وتخالف القوم واختلفوا إذا ذهب كل واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر، وهو ضد الاتفاق والاسم الخلف بضم الخاء[٣].

بالكسر:اسم فاعل ، يراد به الحديث نفسه.

وبالفتح : مصدر معناه اختلاف الحديث [٤].

مختلف الحديث اصطلاحاً: هو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما[٥].

والمختلف قسمان: أحدهما يمكن الجمع بينهما فيتعين ويجب العمل بهما. والثاني لا يمكن الجمع بينهما بوجه فإن علمنا أحدهما ناسخاً قدمناه وإلا عملنا بالراجح منهما[٦]، وهناك عدة مرجحات[٧].

العلاقة بينه وبين المشكل:

المشكل لغة: من الإشكال، وأشكل الأمر التبس واختلط، يقال أشكلت عليّ الأخبار وأحلكت بمعنى واحد. وأمور أشكال: أي ملتبسة مع بعضها مختلفة.

والأشكل في سائر الأشياء : ما فيه حمرة وبياض مختلط أو ما فيه بياض يضرب إلى الحمرة[٨].

---

(١) ينظر تاج العروس ٢٣/٢٧٨-٢٧٩.

(٢) ينظر لسان العرب ٩/٩١.

(٣) ينظر المصباح المنير ١/١٧٨.

(٤)) ينظر مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء: ص ٢٥

(٥) ينظر تدريب الراوي ٣/١٩٦ .

(٦) المرجع السابق ٢/١٩٧ – ١٩٨.

(٧) سنذكر المرجحات في مسالك أهل العلم في دفع التعارض (٣٤)..

(٨) ينظر لسان العرب ١١/٣٥٦ ، القاموس المحيط ١/١٣١٧.

مشكل الحديث اصطلاحاً :

أحاديث مروية عن رسول الله – ﷺ– بأسانيد مقبولة يوهم ظاهرها معاني مستحيلة، أو معارضة لقواعد شرعية ثابتة[١].

الفرق بين مختلف الحديث ومشكله :

الحديث المختلف يكون بين حديثين أو أكثر متضادين أما المشكل فهو أعم. فقد يكون بين حديث وآية أو بين حديثين أو حديث وإجماع، أوحديث وقياس. وقد يكون في الحديث الواحد بسبب وجود كلمة غامضة يصعب فهمها أو تكون هذه الكلمة مشتركة بين عدة معان فالمشكل أعم من المختلف فكل مختلف مشكل، وليس كل مشكل مختلف [٢].

طريقة دفع وإزالة التعارض والإشكال :

المختلف يدفع التعارض بإحدى الطرق التالية مرتبة وهي الجمع أو النسخ أو الترجيح[٣].أما الإشكال فيزال بالنظر والتأمل في المعاني للألفاظ المشكلة، والبحث في القرائن لمعرفة المراد .

أهمية علم مختلفة الحديث :

تظهر أهمية علم مختلف الحديث من عدة جوانب:

١. الدفاع عن سنة النبي ﷺ وإزالة الشبهات التي أثيرت حوله وإيضاح الحق فيها، كما أن معرفة المراد من حديث رسول الله ﷺ يساعد على استنباط الأحكام الفقهية استنباطاً صحيحاً سليماً، ويمكن من الترجيح بين الأقوال. قال الشاطبي: "من لم يعرف مواضع الاختلاف لم يبلغ درجة الاجتهاد"[٤].

وقال قتادة : "من لم يعرف الاختلاف لم يشم أنفه الفقه"[٥] .

فعلم المختلف علم تحتاج إليه جميع الطوائف حيث أن أهميته متعلقة بفقه الحديث، وبأصول الفقه وبالحديث وعلومه. قال النووي :"هذا فن من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من

---

(١) ينظر مختلف الحديث وموقف النقاد والمحدثين منه ص٤٠ . لأسامة خياط .

(٢) – ينظر مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين د.نافذ حسين (١٥).

(٣) سيأتي الكلام عنها في مسلك أهل العلم في دفع التعارض إن شاء الله تعالى ص (٣٤) .

(٤) ينظر الموافقات للشاطبي ١/٢٥٠.

(٥) المرجع السابق ٥/١٢٢.

الطوائف"[١]،وقال السخاوي :"هذا فن تكلم فيه الأئمة الجامعون بين الفقه والحديث، وقواعده مقررة في أصول الفقه"[٢].

قال أيضا : "وهو من أهم الأنواع مضطر إليه جميع الطوائف من العلماء، وإنما يكمل به من كان إماماً جامعاً لصناعتي الحديث والفقه غائصاً على المعاني الدقيقة"[٣].

٢. أيضاً تتضح أهمية هذا العلم لاحتلاله منزلة ومكانة كبيرة بين العلوم حتى قال المديني : "التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم"[٤].

مسالك العلماء في دفع التعارض بين الأحاديث:

اتبع العلماء عدة مسالك لدفع التعارض بين الأحاديث، وتستعمل هذه المسالك مرتبة كالتالي: الجمع ، ثم النسخ ، ثم الترجيح ، ولا يصار إلى التالي إلا إذا تعذر المسلك الذي قبله.

(١) الجمع بين الحديثين المتعارضين ظاهراً:

لأن إعمال الدليلين خير من إهمال أحدهما. لأنه قد يكون بينهما عموم وخصوص، أو إطلاق وتقييد، أو يكون أحدهما مجمل والآخر مبين.

قال الشافعي: "ولا ينسب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجهاً يمضيان معاً"[٥].

وقال أيضاً: "وكلما احتمل حديثان أن يستعملا معاً، استعملا معاً، ولم يعطل واحد منهما الآخر "[٦].

قال ابن حجر: "لكن طريق الجمع أولى من دعوى التعارض"[٧]. وقال : "فإن الجمع أولى من الترجيح باتفاق أهل الأصول"[٨].وقال ابن رشد:".. فإن الجمع أولى من الترجيح "[٩] .

---

(١) ينظر تدريب الراوي ١٩٦/٢.

(٢) ينظر توضيح المعاني ٢٤٢/٢.

(٣) ينظر فتح المغيث ٨١/٣.

(٤) ينظر المحدث الفاصل للرامهرمزي ص ٣٢٠.

(٥) ينظر الرسالة ٣٤٢/١.

(٦) ينظر اختلاف الحديث ٥٩٨/٨.

(٧) ينظر فتح الباري ٣٨٨/٢.

(٨) ينظرالمرجع السابق ٤٧٤/٩

(٩) ينظر الجوهر النقي لابن التركماني ٣٣١/٣.

وقد استعمل العلماء هذه المسالك مرتبة كما ذكرنا آنفاً، فقدموا الجمع لأن الأصل في الدليلين الصحيحين الإعمال لا الإهمال.

قال النووي : "المختلف قسمان أحدهما يمكن الجمع بينهما فيتعين ويجب العمل بالحديثين جميعاً مهما أمكن حمل كلام الشارع على وجه يكون أعم للفائدة تعين المصير إليه ولا يصار إلى النسخ مع إمكان الجمع لأن في النسخ إخراج أحد الحديثين عن كونه مما يعمل به"[١].

(٢) النسخ :

تعريفه:لغة: نسخت الشمس الظل وانتسخته أزالته، والمعنى أذهبت الظل وحلت محله[٢]

اصطلاحا: رفع حكم شرعي بدليل شرعي متراخٍ عنه، أو رفع حكم شرعي بمثله مع تراخيه عنه[٣].

إذا لم يمكن الجمع بين الحديثين، ينظر بعد ذلك في تاريخ الحديثين، فإذا علم إن أحدهما متقدم والآخر متأخر، فيكون الآخر ناسخاً للمتقدم.

قال الشافعي:"فإذا لم يحتمل الحديثان إلا الاختلاف –كما اختلفت القبلة نحو بيت المقدس والبيت الحرام –كان أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً"[٤].

وقد ذكر كثير من العلماء[٥] أن النوع الثاني من المختلف أن يتضاد الحديثان بحيث لا يمكن الجمع بينهما وهما على ضربين أن يظهر كون أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ .

(٣) الترجيح :

إذا لم يمكن الجمع بين الأدلة المتعارضة ظاهراً، ولم يعرف التاريخ لمعرفة الناسخ والمنسوخ، في هذه الحالة يلجأ إلى الترجيح .

---

(١) ينظر شرح النووي على صحيح مسلم ٣٥/١.

(٢) – ينظر لسان العرب٦١/٣.

(٣) – ينظر ابيبب

(٤) ينظر اختلاف الحديث للشافعي ٤٨٧/١.

(٥)ينظر شرح النووي على صحيح مسلم ٣٥/١ ، الباعث الحثيث، لأحمد شاكر٣٢/١ ، التقييد والإيضاح للعمراني ٢٨٥/١ ، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ٤٧٢/٢ ، توجيه النظر إلى أصول الأثر : طاهر الدمشقي ٥١٩/١ ، مقدمة ابن الصلاح ١٨٦/١.

قال الشافعي: "ومنها ما لا يخلو من أن يكون أحد الحديثين أشبه بمعنى كتاب الله، أو أشبه بمعنى سنن النبي ﷺ مما سوى الحديثين المختلفين، أو أشبه بالقياس، فأي الأحاديث المختلفة هذا فهو من أولاهما عندنا أن يصار إليه"(١).

قال الشوكاني :" ومن نظر في أحوال الصحابة، والتابعين، وتابعيهم، ومن بعدهم، وجدهم متفقين على العمل بالراجح وترك المرجوح"(٢).

قال ابن تيمية : " فالواجب على المجتهد أن يعمل بما يعلم أنه أرجح من غيره، وهو العمل بأرجح الدليلين المتعارضين وحينئذ فما عمل إلا بالعلم ، والقرآن ذم من لا يتبع إلا الظن فلم يستند ظنه إلى علم بأن هذا أرجح من غيره"(٣).

وقال جمال الدين القاسمي :"وطرق الترجيح كثيرة جداً ، ومدار الترجيح على ما يريد الناظر قوة في نظره على وجه صحيح مطابق للمسالك الشرعية فما كان محصلاً لذلك فهو مرجوح معتبر، والترجيح قد يكون باعتبار الإسناد، وباعتبار المتن، وباعتبار المدلول، وباعتبار أمر خارج "(٤).

وقد ذكر العلماء وجوهاً عدة للترجيح، وأشهر ما ذكرها الحازمي فقد ذكر خمسين مرجحاً(٥).

(٤) التوقف :

يلجأ إلى التوقف في حالة تعذر الجمع والنسخ والترجيح، ففي هذه الحالة يتوقف عن العمل بالدليلين حتى يتبين وجه الترجيح .

قال الشاطبي :" أما في ترك العمل بهما معاً مجتمعين أو متفرقين، فهو التوقف عن القول بمقتضى أحدهما، وهو الواجب إذا لم يقع ترجيح"(٦) .

والتوقف ليس على الإطلاق وإنما يبحث حتى يظهر له وجه من وجوه الترجيح، حتى لا يؤدي التوقف إلى تعطيل الأدلة .

---

(١) ينظر اختلاف الحديث ٤٨٧/١.

(٢) ينظر إرشاد الفحول للشوكاني ٢٦٣/٢.

(٣) ينظر مجموع الفتاوى ١١٥/١٣.

(٤) ينظر قواعد التحديث ص٣١٣.

(٥) ينظر الاعتبار في الناسخ والمنسوخ ٩/١-٢٢.

(٦) ينظر الموافقات ١١٢/٥ – ١١٣.

وبذلك أصبح طريق دفع التعارض مرتباً كالتالي : الجمع ثم النسخ ثم الترجيح ثم التوقف[١] .

والنصوص التي ظاهرها التعارض يسير في دفع التعارض على هذا الترتيب :

١. الجمع إن أمكن .

٢. فاعتبار الناسخ والمنسوخ .

٣. فالترجيح إن تعين.

٤. ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين.

والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط، لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة، مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي [٢].

(٥) أسباب الاختلاف والتعارض بين الأحاديث:

نود الإشارة قبل البدء في ذكر أسباب التعارض، أنه لا يوجد هناك تعارض حقيقي بين الأحاديث الثابتة عن رسول الله ﷺوإنما هو تعارض في الظاهر .

قال الشافعي : " ولم نجد عنه – أي عن النبي ﷺ– شيئاً مختلفاً فكشفناه إلا وجدنا له وجهاً يحتمل به ألا يكون مختلفاً وان يكون داخلاً في الوجوه التي وصفت لك"[٣] .

وقال ابن خزيمة : " لا أعرف أنه روي عن النبي ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادين، فمن كان عنده فليأت يه حتى أؤلف بينهما"[٤] .

قال الصيرفي في شرح الرسالة : صرح الشافعي بأنه : " لا يصح عن النبي ﷺ أبداً حديثان صحيحان متضادان ينفي أحدهما ما يثبته الآخر من غير جهة الخصوص والعموم، والإجمال والتفسير إلا على وجه النسخ وإن لم يجده"[٥] .

---

(١) هذا هو الذي سار عليه الجمهور إلا أن الحنفية ترى تقديم النسخ ثم الترجيح ثم الجمع ثم التساقط ، ينظر مختلف الحديث ناقد حسين ص١٣٧ .

(٢) ينظر نزهة النظر لابن حجر ٩٧/١ ، فتح المغيث ٨٤/٣.

(٣) ينظر الرسالة ٢١٦/١.

(٤) ينظر الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ٤٣٢/١ – ٤٣٣.

(٥) ينظر البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٤١١/٤ ، توجيه النظر إلى أصول الأثر ٥٢٣/١ ، إرشاد الفحول ٢٦١/٢.

أسباب التعارض الظاهري:

هناك عدة أسباب لوقوع التعارض الظاهري بين الأحاديث منها:

١. قد يكون أحد الحديثين ليس من كلام النبي ﷺ، وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتاً، فالثقة يغلط "[١].

قال الشافعي : "أو نجد الدلالة على الثابت منه دون غيره بثبوت الحديث فلا يكون الحديثان اللذان ينسبا إلى الاختلاف متكافئين فنصير إلى الأثبت من الحديثين، أو على الأثبت منهما دلالة من كتاب الله أو سنة نبيه أو الشواهد التي وصفنا قبل هذا، فنصير إلى الذي هو أقوى وأولى أن يثبت بلا دليل "[٢].

وقال ابن القيم : " والآفة من التقصير في معرفة المنقول والتمييز بين صحيحه ومعلوله "[٣] .

٢. أن يكون أحد الحديثين ناسخا والآخر منسوخا، فبسبب عدم معرفة الناسخ والمنسوخ يظن البعض أن هناك اختلاف وتعارض بينهما.

قال الشافعي: " وأما الناسخة والمنسوخة من حديثه، فهي كما نسخ الله الحكم في كتابه عامة في أمره، وكذلك في سنة رسول الله تنسخ بسنته"[٤].

وقال الشافعي : " ويسن السنة ثم ينسخها بسنة، ولم يدع أن يبين كلما نسخ من سنته بسنة، ولكن ربما ذهب على الذي يسمع من رسول الله- ﷺ- بعض علم الناسخ أو علم المنسوخ "[٥] .

٣. جهل البعض بلغة لسان العرب، لأن الشيء الواحد يسمى في لسان العربة بأسماء كثيرة ومتعددة قال ابن القيم:" عدم معرفته بدلالة لحديث ،تارة يكون اللفظ الذي في الحديث غريباً عنده

---

(١) ينظر زاد المعاد ١٣٤/٤ ، أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين سليمان الدبيخي ص٣٨ .

(٢) ينظر الرسالة ٢١٦/١.

(٣) ينظر زاد المعاد ١٣٤/٤.

(٤) ينظر الرسالة ٢١٢/١.

(٥) ينظر المرجع السابق ٢١٤/١ – ٢١٥.

مثل المزابنة[١] والمحاقلة[٢] والمخابرة[٣]،وتارة لكون معناه في لغته وعرفه غير معناه في لغة النبي ﷺ وهو يحمله على ما يفهمه في لغته بناء على أن الأصل بقاء اللغة"[٤].

٤. أن يكون التعارض في فهم السامع وليس في كلام الرسول – ﷺ– قال ابن القيم : " وما يؤتي أحد إلا من غلط الفهم، أو غلط في الرواية . متى صحت الرواية، وفهمت كما ينبغي تبين أن الأمر كله من مشكاة واحدة صادقة متضمنة لنفس الحق "[٥] .

وقال الشافعي : " أن النبي– ﷺ– عربي اللسان والدار فقد يقول القول عاماً يريد به العام، وعاماً يريد به الخاص "[٦] .

٥. قد يكون الاختلاف بسبب طريقة أداء الرجل للحديث، فالبعض يذكر جواب النبي– ﷺ – دون ذكر السؤال الذي يؤدي إلى دفع الاختلاف.

قال الشافعي :" ويحدث عنه الرجل الحديث قد أدرك جوابه، ولم يدرك المسألة فيدله على حقيقة الجواب بمعرفته السبب الذي يخرج عليه الجواب"[٧].

٦. أن يأتي بعض الرواة بالخبر عن الرسول ﷺ كاملاً، والبعض الآخر يأتي به ناقصاً أو مختصراً، فيؤدي ذلك إلى حدوث الاختلاف .

قال الشافعي : " ويسأل عن الشيء، فيجيب على قدر المسألة، ويؤدي عنه المخبر عنه الخبر متقصى والخبر مختصراُ فيأتي ببعض معناه دون بعض "[٨] .

---

(١) وهو بيع الثمر في رؤوس النخل بالتمر، ينظر تاج العروس ٨٤٩٦/١.

(٢) هي بيع الزرع قبل بدو صلاحه أو بيعه في سنبله بالحنطة أو المزارعة بالثلث أو الربع أو أقل أو أكثر الأرض بالحنطة ، تنظر تاج العروس ٦٩٨٣/١.

(٣) هي المزارعة على نصيب معين كالثلث والربع وغيرها ، ينظر المرجع السابق ٢٧٤٣/١.

(٤) ينظر رفع الملام عن الأئمة الأعلام بتصرف لابن تيمية ١٤/١ – ١٥.

(٥) ينظر شفاء العليل لابن قيم الجوزية ٢٢/١.

(٦) ينظر الرسالة ٢١٣/١.

(٧) ينظر الرسالة ٢١٢/١.

(٨) ينظر المصدر السابق ٢١٣/١.

المؤلفات في مختلف الحديث:

تتابع العلماء في التأليف في علم المختلف وأول من صنف فيه هو الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، ثم تبعه العلماء في ذلك.

اختلاف الحديث للإمام الشافعي :

الإمام الشافعي رحمه الله هو أول من ألف في هذا الفن، ولم يقصد استيعابه، وإنما أراد أن ينبه على طريقة التوفيق بين الأحاديث المختلفة.

قال النووي: " وصنف فيه الإمام الشافعي، ولم يقصد رحمه الله استيفاءه، بل ذكر جملة ينبه بها على طريقته "[١] .

فالشافعي يعتبر أول من تكلم في هذا العلم حيث ذكر السخاوي ذلك فقال : " وأول من تكلم فيه إمامنا الشافعي، وله فيه مجلد جليل من حملة كتب الأم، ولكنه لم يقصد استيعابه، بل هو مدخل عظيم لهذا النوع يتنبه به العارف على طريقته "[٢] .

وقال العراقي:" وأول من تكلم فيه الإمام الشافعي -رضي الله عنه- في كتابه اختلاف الحديث "[٣].

وهو يركز على المسائل الفقهية، وموضوعه يتعلق بمختلف الحديث حيث لم يذكر ولم يتطرق فيه إلى المشكل، فجعله خاصاً بالمختلف وهو غير مرتب الترتيب الفقهي المعروف، كما أنه يجمع معظم الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وما لها من متابعات وشواهد متعلقة بالمسألة الفقهية ويرويها غالباً بالأسانيد المتصلة .مبيناً بعض درجات الأحاديث[٤].

واعتمد على طريقة التوفيق على الجمع أولاً ثم النسخ ثم الترجيح[٥] .فهو بذلك سار على طريقة المحدثين في تقديم الجمع ثم النسخ ثم الترجيح بعد ذلك.

---

(١) ينظر التقريب والتيسير للنووي١/٩٠.

(٢) ينظر فتح المغيث ٣/٨١.

(٣) ينظر شرح الشعيرة والتذكرة للعراقي ١/٢٠٠.

(٤) ينظر مختلف الحديث لنافد حسين ص١٣٧ .

(٥) ينظر اختلاف الحديث ١/٤٨٧.

من طبعات الكتاب:

(١)طبع مستقلاً بتصحيح مُحَمَّد زهري النجار.

(٢)طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق مُحَمَّد أحمد عبدالعزيز زيدان.

(٣)طبعة مؤسسة الكتب الثقافية في بيروت ط أولى ١٤٠٥هـ، وطبعة ثانية ١٤١٣هـ،تحقيق أحمد حيدر

(٤)طبعة بولاق سنة ١٤٢٥ بهامش كتاب الأم .

(٥)طبعة دار الوفاء، وهو مطبوع ضمن كتاب الأم للشافعي، بتحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، الأولى١٤٢٢،

(٦)حققه عامر أحمد حيدر ، الطبعة الأولى ١٤٠٥، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت.

(٧)طبعة دار المعرفة – بيروت، سنة ١٤١٠، مطبوع ملحقا بالأم للشافعي، يقع في الجزء ٨ من كتاب الأم.

(٨)حققه حمد أحمد عبد العزيز دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى/ عام١٤٠٦.

مختلف الحديث لابن قتيبة :

يعتبر كتاب ابن قتيبة من أهم الكتب بعد كتاب الشافعي . ابيبب

قال ابن الصلاح : "فكفى هذا الكتاب فضلاً أنه ظهر في زمن لم يكن لأهل الحديث فيه القدرة الكاملة على الذب عن حديث رسول الله ﷺ والمنافحة عنه، ورد شبه المبطلين والجاهلين على الصورة العلمية المنهجية التي تفحم الخصم وتقطع المناظر ".

والإمام النووي ذكره بعد كتاب الشافعي مباشرة ،كما أنه كما قال ابن الصلاح قد ظهر في وقت وزمن لم يكن لأهل الحديث القدرة الكاملة في الدفاع عن سنة الرسول – عليه الصلاة والسلام – وحديثه ، ورد الشبه التي أثيرت من قبل المبطلين ، فألف ابن قتيبة هذا الكتاب في هذه الفترة مما أعطاه مكانة وأهمية في بابه . وكان الغرض والهدف من تأليفه هو الرد على من ادعى التناقض والاختلاف على حديث المصطفى – ﷺ – واستحالة المعنى من المنتسبين إلى المسلمين[1].

(١) ينظر تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص١٢٤.

وقد ذكر ابن قتيبة أنواع الأحاديث التي تناولها في كتابه[1] منها :

١- الأحاديث التي ادعوا عليها التناقض.

٢- الأحاديث التي تخالف عندهم كتاب الله.

٣- الأحاديث التي يدفعها النظر وحجة العقل.

٤- الأحاديث التي تخالف الإجماع.

٥- الأحاديث التي تخالف القياس.

٦- الأحاديث المشكلة في نفسها.

فابن قتيبة قد ذكر في كتابه الأحاديث المختلفة والأحاديث المشكلة ولم يقتصر على المختلفة كما فعل الشافعي رحمه الله .

وكتابه لم يرتب ترتيب معين فهو ليس مرتبا على أبواب الفقه وليس هناك تمييز بين الأحاديث المشكلة أو المختلفة .

طريقة إيراده للأحاديث : الأحاديث التي ذكرها ابن قتيبة بأسانيدها قليلة جدا ، والغالب عليه إيراده بدون أسانيد ، وأحيانا قد يحذف جزءا من السند ، وأما من جهة الحكم على الحديث والكلام عليه تصحيحا وتضعيفا فقليل جداً . ومما يؤخذ على ابن قتيبة أنه قد يأتي بحديثين أحدهما صحيح والآخر ضعيف فيحاول الجمع بينهما ، بينما الأولى في هذه الحالة أن يطرح الضعيف وتقوم الحجة بالصحيح[2] .

من طبعات الكتاب :

(١) طبعة بتحقيق الشيخ سليم الهلالي الطبعة الأولى١٤٢٧هـ.

(٢) طبعة دار القلم.

(٣) طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، وقوبلت على ثلاث نسخ خطية : الاولى: دمشقية بخط العلامة جمال الدين القاسمي .الثانية: بغدادية قراها وصححها العلامة فخر العراق محمود

(١) ينظر المرجع السابق ص٨٧.

(٢) ينظر أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين لسليمان الدبيخي ص٣٠.

شكري الألوسي. الثالثة : مصرية في المكتبة الخديوية بخط السيد الفاضل مُحَمَّد خلوصي حافظ الكتب بمكتبة راغب باشا.

(٤) طبعة مؤسسة الريان في مجلد واحد كبير.

(٥) طبعة المكتب الاسلامي – مؤسسة الإشراق، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.

(٦) طبع بعناية السيد محمود شابندر مطبعة كردستان العلمية بالقاهرة سنة١٣٢٦هـ.

(٧) طبع بتحقيق السيد أحمد صقر سنة١٣٧٣هـ.

(٨) طبعة دار الجيل بلبنان بتصحيح مُحَمَّد زهري النجار – الطبعة الأولى عام (١٣٩٣هـ).

(٩) حققه عبد القادر أحمد عطا سنة (١٤٠٢هـ).

(١٠) حققه إسماعيل الخطيب سنة (١٤٠٠هـ) وهي مصورة عن طبعة كردستان .

(١١) حققه إبراهيم بن مُحَمَّد الصبحي في رسالة ماجستير في جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية عام (١٣٩٩)

(١٢) حققه سليم بن عيد الهلالي دار عفان – الطبعة الأولى – سنة (١٤٢٧هـ)

٣–مشكل الآثار للطحاوي :

قال الإمام الطحاوي : " وإني نظرت في الآثار المروية عنه– ﷺ – بالأسانيد المنقولة التي نقلها ذوو التثبت فيها والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجدت فيها أشياء مما يسقط معرفتها والعلم بما فيها عن أكثر الناس فمال قلبي إلى تأملها وتبيان ما قدرت عليه من مشكلها ومن استخراج الأحكام التي فيها ومن نفي الإحالات عنها، وأن أجعل ذلك أبواباً أذكر في كل باب منها ما يهب الله عز وجل لي ذلك منها حتى آتي فيما قدرت عليه منها كذلك ملتمساً ثواب الله عز وجل عليه والله أسأله التوفيق لذلك والمعونة عليه فإنه جواد كريم وهو حسبي ونعم الوكيل"[(١)].

فهدف الإمام الطحاوي هو تأمل الأحاديث المشكلة، وتبيان ما يقدر عليه من مشكلها، واستخراج الأحكام التي فيها ونفي الإحالات عنها .

(١) ينظر مشكل الآثار ١/١.

ومن ميزات هذا الكتاب أن مؤلفه يورد الحديث بسنده وإذا كان للحديث طرق أخرى استوعبها[١]،كما أن مواضيع الكتاب متنوعة ومتعددة وشاملة فلا تقتصر على موضوع معين ومحدد وإنما يشمل مواضيع متعددة مثل العقائد، والآداب، والفرائض والبيوع وغيرها[٢] .

والكتاب غير مرتب على ترتيب معين فهو يحتاج إلى الترتيب قال السخاوي : " وهو من أجل كتبه ولكنه قابل للاختصار غير مستغن عن الترتيب والتهذيب "[٣] .

وقال أبو المحاسن :" كان كتابه بكثرة تطريقه الحديث وتدقيق الكلام فيه حرصا علي التناهي في البيان على غير ترتيب نظام لم يتوخى فيه ضم باب إلي شكله ولا الحاق نوع بجنسه "[٤] .

وشمل كتاب مشكل الآثار على مختلف الحديث ومشكله فلم يفصل بينهما وسار الطحاوي على طريقة الجمهور في تقديم الجمع ثم النسخ ثم الترجيح.

من طبعاته:

١- نشره مجلس دائرة المعارف النظامية – حيدر آباد- عام (١٤٣٣هـ)

٢- طبعة دار قرطبة السلفية وهي مصورة عن الطبعة السابقة، الطبعة الأولى – عام (١٤٠٠هـ) في أربع مجلدات وهي ناقصة كسابقتها.

٣- طبعة دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – عام (١٤١٥هـ) صححه مُحَمَّد عبد السلام شاهين.

٤- حققه شعيب الأرنؤوط بمؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى – عام (١٤١٥هـ) في ستة عشر مجلداً.

٥- طبعة حيدر اباد ١٩١٦م.

---

(١) ينظر مختلف الحديث لأسامة خياط ص٤٤٧.

(٢) ينظر المرجع السابق ص٤٥٣.

(٣) ينظر فتح المغيث ٨٢/٣.

(٤) ينظر المعتصر من المختصر لمشكل الآثار ٣/١ .

المبحث الثاني

منهج الإمام البيهقي في مختلف الحديث

ويتضمن المسالك الآتية :

(١) مسلك الجمع.

(٢) مسلك النسخ.

(٣) مسلك الترجيح.

سار البيهقي عليه رحمة الله في دفع التعارض بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض على منهج الجمهور فقدم الجمع بينها ما أمكن ثم النسخ إذا تعذر الجمع ثم الترجيح بأحد وجوه الترجيح إذا لم يمكن النسخ .

(١) مسلك الجمع ، ومن وجوه الجمع التي أعملها البيهقي :

١. توضيح المجمل كما في مبحث حكم تكرار مسح الرأس فحديث توضأ عثمان على المقاعد ثلاثا رواية مطلقة والروايات الثابتة عن حمران جاءت مفسرة أن التكرار وقع فيما عدا الرأس[١].

٢. حمل الأحاديث على اختلاف الأحوال كما في استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة[٢] ، وكذلك الصلاة بين السواري[٣]، وحكم البول قائماً[٤].

٣. حمل الأحاديث على التخيير والجواز كما جاء في مبحث حكم الصلاة في ثوب واحد[٥].

٤. حمل الأحاديث المعارضة على السنة والأفضلية كما في مبحث حكم وقوف المصلي خلف الصف وحده[٦].

---

(١) – ينظر ص (٦٠).

(٢) – ينظر ص(٦٤).

(٣) – ينظر ص (١٥٨).

(٤) – ينظر ص (٦٨).

(٥) – ينظر ص (١٣٤).

(٦) – ينظر ص (١٦١).

٥. حمل العام على الخاص يعمل بالخاص في موضعه والعام في موضعه مثل مبحث حكم الصلاة في أوقات النهي[١] ،ومبحث حكم طهارة جلد الميتة[٢].

(٢) مسلك النسخ :

عندما لا يجد وجها من وجوه الجمع لحمل الأحاديث المتعارضة عليه فإنه يلجأ إلى النسخ فيجعل المتأخر ناسخا للمتقدم كما جاء في مبحث حكم تعجيل صلاة الظهر في شدة الحر[٣]، ومبحث وجوب الغسل من التقاء الختانين[٤]، ومبحث وضع الراحتين على الركبتين ونسخ التطبيق[٥].

من ذلك اهتمامه بذكر الوقائع التاريخية وتأخر اسلام الصحابي لبيان الناسخ من المنسوخ كما في مبحث حكم الكلام في الصلاة[٦].

(٣) مسلك الترجيح:

أعمل البيهقي هذا المسلك في دفع التعارض ولا يعمله إلا في حالة تعذر الجمع والنسخ ، فقد يرجح بإجماع العلماء كمبحث حكم إمامة الجنب [٧] ، ويرجح بكثرة الشواهد كما في حكم قراءة المأموم فيما جهر فيه الإمام بالقراءة[٨].

(١) – ينظر ص (١٤١).
(٢) – ينظر ص (٥١).
(٣) – ينظر ص (١١٢).
(٤) – ينظر ص (٨١).
(٥) – ينظر ص (١٢٠).
(٦) – ينظر ص (١٤٢).
(٧) – ينظر ص (١٤٥).
(٨) – ينظر ص (١٣٠).